التاريخ 2020/10/26

جامعة البترا

التقرير الصحفي اليومي

الجامعة المتميزة بشهادات محلية و عالمية

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية، وعلم الحاسوب.

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وآدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة و العلوم الطبية.

شهادة الأيزو 9001:2015.

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	هيئة الاعتماد والأمن العام تبحثان الجوانب التعليمية بالكليات الشرطية	4	الدستور
.2	اتفاقية تأهيل وتدريب بين الزيتونة وأكاديمية الطيران الملكية	7	الدستور
.3	اتفاقية تعاون بين الأردنية والخبير الخليجية لإيفاد الطلبة	7	الدستور
.4	اليرموك تختتم مشروعًا تدريبيًا حول تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للاجئين	11	الدستور
.5	الأمن المجتمعي.. بين الإدارة والقانون *د. إبراهيم بدران	4	الغد
.6	مبادرة لدعم طلبة جامعة الزرقاء بـ"تابلت"	8	الرأي

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

هيئة الاعتماد والأمن العام تبحثان الجوانب التعليمية بالكليات الشرطية

عمان – بحث رئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها الدكتور ظافر الصرايرة ومساعد مدير الأمن العام للإدارة والدعم اللوجستي العميد الركن الدكتور معتصم أبو شتال سبل تعزيز التعاون المشترك بين الطرفين والتباحث في عدد من الجوانب التعليمية التي تخص المعاهد والكليات الشرطية في مديرية الأمن العام.

وقال الدكتور الصرايرة، خلال لقائه في مقر الهيئة العميد الركن أبو شتال، امس إن مديرية الأمن العام تتمتع بمستوى رفيع في كافة مجالات عملها سواء الخدماتية أو العملياتية والأمنية وأن هذا المستوى انعكاس للأداء المميز لمنتسبي جهاز الأمن العام الذين يتمتعون بالكفاءات العلمية والعملية والتدريبية ما جعلهم فخر الأردنيين واعتزازهم جميعا.

من جانبه، أكد العميد أبو شتال أهمية التعاون المشترك مع هيئة الاعتماد وما يقدمه هذا الصرح للوطن من تعزيز جودة التعليم العالي للوصول إلى التنافسية العالمية، موضحاً أن مديرية الأمن العام لا تألو جهداً في تعزيز أعمالها المشتركة مع كافة الصروح التعليمية من أجل الاستزادة من خبراتها العلمية وتبادل المعلومات وأساليب التدريب بما ينعكس ايجاباً على مستوى الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

وأضاف المساعد للإدارة والدعم اللوجستي أن مديرية الأمن العام تضع تأهيل وتدريب القوى البشرية لديها على سلم أولوياتها لرفع مستوى أداء العاملين لديها كل ضمن مجال عمله لينعكس إيجابا على الخدمة المقدمة للمواطنين، مبيناً أن جهاز الأمن العام استطاع ترجمة وترسيخ مفهوم الأمن الشامل الذي يرتكز على محاور أمنية وشرطية وإنسانية ومجتمعية في أطر تشريعية تحقق سيادة القانون وهيبة الدولة.«**بترا**».

.1

اتفاقية تأهيل وتدريب بين «الزيتونة» و«أكاديمية الطيران الملكية»

عمان AddustourNewspaper

وقع رئيس جامعة الزيتونة الأردنية د. محمد المجالي، اتفاقية تعاون مع أكاديمية الطيران الملكية الأردنية ممثلة بمديرها د. الطيار محمد فياض الخوالدة، وبحضور رئيس هيئة المديرين المهندس إياد القرم، ونائب رئيس الجامعة د. طارق القرم، وعميد كلية الهندسة والتكنولوجيا د. صفوان القوابعة، ومدير العلاقات العامة أحمد العبادي، والمهندس محمد الخلايلة مدير دائرة تدريب هندسة صيانة الطائرات، والمهندس فراس الهنداوي مدير التسويق.

وتضمنت الاتفاقية تدريب الطلبة والخريجين من كلية الهندسة والتكنولوجيا بتخصصات: الهندسة، المكانيكية، والاتصالات، والحاسوب، حيث سيتم اعتماد دورات وورش عمل متخصصة في مجال الطيران من خلال مركز الاستشارات والخدمات المجتمعية في الجامعة.

وأكد رئيس الجامعة أن هذه الاتفاقية تعد شراكة حقيقية في مجال تأهيل وتدريب طلبة الجامعة، كما تعد إضافة في فتح مجالات سوق العمل.

من جانبة أكد مدير أكاديمية الطيران الملكية على أهمية التعاون بين الجامعة والأكاديمية بما ينعكس على أبنائنا الطلبة والخريجين.

.2

اتفاقية تعاون بين الأردنية والخبير الخليجية لإيفاد الطلبة

عمان – وقعت الجامعة الأردنية ومؤسسة الخبير التعليمية التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي، امس، اتفاقية تعاون، بهدف إيفاد الطلبة من المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والعراق بكافة التخصصات الموجودة إلى الجامعة الأردنية.

ونصت الاتفاقية التي وقعها مندوبا عن رئيس الجامعة مساعده لشؤون البرنامج الدولي والتسويق الدكتور زيد عبيدات، وعن المؤسسة المستشار الأكاديمي بدر الدين البغدادي، على تطوير وتوثيق التعاون في استقطاب الطلبة العرب والوافدين من خارج الأردن، على أن تشارك الجامعة في المعارض والورش التعليمية التي تنظمها مؤسسة الخبير.«**بترا**».

.3

«اليرموك» تختتم مشروعا تدريبيا حول تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للاجئين

اربد – بكر محمد عبيدات

obeidatobeid

رعى نائب رئيس جامعة اليرموك للشؤون الإدارية الدكتور رياض المومني حفل تخريج المشاركين في الدورة الثالثة من مشروع الدعم النفسي والاجتماعي الذي ينفذه مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية في الجامعة، بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، لـ 12 متدربا ومتدربة من الأردنيين والسوريين.

وأكد المومني خلال كلمته على أن جامعة اليرموك دأبت ومنذ تأسيسها بأن تكون رائدة ومتميزة في مسيرتها العلمية والأكاديمية، وقد جعلت خدمة المجتمع والإنسانية احدى غاياتها وأهدافها، وعليه فهي دائما ما تحتضن وتدعم كافة النشاطات التي تجذر مسؤولياتها المجتمعية والإنسانية.

و تابع لقد مر العالم ويمر بتحديات جسام عظيمة، إذ نجد الحروب والصراعات والكوارث والأوبئة والأزمات تتولد هنا وهناك، وهذه كلها لها نتائجها التي تمزق الروابط الأسرية وتخل بالتماسك الاجتماعي وتدفع نحو العزلة والخوف والغضب والحزن والانحراف، وهذه كلها عوامل تحدث خللا في التعليم والسلوك والصحة النفسية والبدنية.

وأضاف المومني يؤكد العلماء ان الدعم النفسي والاجتماعي سواء أكان على مستوى الأفراد أم العلاقات الأسرية والمجتمعية، يقوي الشخصية ويخفف من المعاناة الجسدية والعاطفية، لأهميته ودوره المساعد لهم في النجاح بمختلف مجالات الحياة.

وقال مدير مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية الدكتور أنس الصبح، أنه ورغم التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، إلا أننا في جامعة اليرموك لم نقف مكتوفي الأيدي، حيث أنهى المركز وضمن اطار مشروع الدعم النفسي والاجتماعي والصدمة في الأردن التابع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، المرحلة الثالثة لهذا البرنامج لـ 12 متدربا ومتدربة من الجنسيتين الأردنية والسورية.

وتابع لقد تضمنت هذه الدورة أربع وحدات شاملة لتغطية الجوانب المختلفة في سياق اللاجئين ومواكبة تقنيات التنمية، ضمن مجموعة من الندوات الداخلية التي شكلت مزيجا من المدخلات النظرية المفاهيمية للمهنيين في مجالات دراسات الهجرة واللاجئين والدعم النفسي الاجتماعي مع التمارين العملية على مدى أربعة اسابيع، كما وقام المشاركون بتطبيق معارفهم المكتسبة في النشاط الميداني لمدة أسبوعين.

ولفتت الدكتورة كريستين من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ إلى اهمية الدعم النفسي للفرد والمجتمع وخصوصا في هذه الظروف الصعبة ليست على مستوى الأردن وإنما العالم بسبب جائحة فيروس كورونا، والتي تركت آثارها الإقتصادية على الأسر، وآثارها النفسية بشكل خاص على الأطفال

.4

الأمن المجتمعي.. بين الإرادة والإدارة والقانون

الدكتور ابراهيم بدران*

تتصاعد الجرائم البشعة في مختلف أنحاء المملكة منذ أعوام، ولعل آخرها جريمة قتل الزرقاء، الأمر الذي كان يستدعي الوقوف منذ زمن، والتفكير في عواقب الجريمة وتأثيرها على الأمن المجتمعي من جهة، واطمئنان المواطن إلى حياته وسلامته من جهة ثانية، والى مسيرة الأعمال والإقتصاد بشكل طبيعي وفي جو من الأمن والثقة من جهة ثالثة.

تبين التقارير الدولية أن مؤشر حكم القانون في الأردن للعام الماضي 57 ٪، وترتيبنا 50 من أصل 128 دولة وإننا مند 5 أعوام نتارجح حول الرقم 58 ٪ صعودا الى 60 ٪ وهبوطا إلى 56 ٪. الأمر الذي يعني أن تجاوزات وتساهلات تحدث بشكل واسع.

يتضمن مؤشر حكم القانون عددا من العناصر منها التقيدات على سلطة الحكومة(49.٪)، وهي ليست كبيرة، والفساد (60 ٪) ظاهر الارتفاع، والفتاح الحكومة(42.٪) أقل من المتوقع، والحقوق الأساسية(48.٪) أقل من الوسط، والنظام والقانون (76 ٪) جيد، وتطبيق الأنظمة (60 ٪) متوسط، والعدالة المدنية(62.٪) متوسط، والعدالة الجنائية(57.٪) منخفضة.

أما في مؤشر الجريمة فإن ترتيب الأردن هو 77 من 133 دولة، ومؤشر الجريمة (40.8 ٪) بينما مؤشر الأمان (59.17 ٪) وهي مؤشرات خطيرة تدعو الى القلق الكبير، خاصة وأن الأردن يتسم بالتوافق المجتمعي وغياب الانقسامات الطائفية والمذهبية في حين أن مؤشر الجريمة في السعودية مثلا (26.68 ٪)، ومؤشر الأمان هناك (73.32 ٪) وهذا يبين أن مسألة الأمن المجتمعي من حيث الجريمة وحكم القانون والعدالة الجنائية تضع الأردن عند أقل من منتصف الطريق بينما تسبقنا دول كثيرة في المنطقة وخارجها.

لقد أصبحت الجريمة ظاهرة، وليس مجرد حالات فردية، خاصة وأن الإحصاءات الدولية تسجل ما هو معروف ومعلن فقط، ولا تسجل الجرائم واختراقات القانون التي يتم التكوت عنها لأسباب عائلية أو سياسية أو إدارية وفي كثير من التقديرات، فإن المسجل والموثق يشكل من 30 ٪ الى 50 ٪ فقط من اختراقات القانون. وكلما كان المجتمع أكثر انفتاحا والحكومة أعلى ثقافية والقضاء أكثر استقلالا وأعلى إنجازية، اقتربت الحالات الموثقة من الواقع فعلا، وإذا أخذنا خصائص المجتمع العربي عموما ودرجة الثقافية في الإدارة فإن معدلات اختراقات القانون من تجاوزات وجرائم ربما تصل ضعف الأرقام الموثقة.

إن الأسباب وراء الجريمة والخروج على القانون متعددة، وتتطور وتتغير مع الزمن: ابتداء من الفقر والظلم الاجتماعي، مرورا بالجهل والجشع، والفساد وتدخلات المتنفذين والمحسوبية، والتطرف والبطالة والتهميش والإحباط، والأمراض النفسية والعصبية، ومفاهيم التسلط والبحث عن البطولة، وانتهاء بغياب العقوبات الرادعة وكثرة الثغرات القانونية، وضعف الإدارة، وتراجع التربية والثقافة الوطنية، وتهميش الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. وحقيقة الأمر أن معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي البطالة تتأثر بعوامل كثيرة وفي مقدمتها حكم القانون، فليس هناك من استثمار مضمون أو دائم في بلد يكون فيه حكم القانون ضعيفاً أو على الحافة.

وفي مثل هذه الظروف ترتفع المطالب الوطنية والمؤسسية بضرورة مراجعة القوانين، وسد الثغرات وإقرانها بقضاء عادل وناجز وتغليظ العقوبات وبنا تكون المنظومة رادعا كافيا يساعد قضاءنا على الحد من الجريمة والتجاوز.

وهناك مسألتان لا بد من التعامل معهما بحكمة وبما تقتضيه الظروف الوطنية، الأولى: إن القوانين والمواثيق الدولية والإنسانية تتجه نحو تخفيف العقوبات وإلغاء بعضها مثل الإعدام والسجن المؤبد. وهنا نتذكر قول رئيس الوزراء البريطاني كامبرون "عندما يتعلق الأمر بسلامة الوطن لا تحدثني عن حقوق الإنسان".

أما الثانية: الكلفة الاقتصادية للجريمة والتي تقدر بأكثر من 4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. والكلفة المالية المتصاعدة لعقوبة السجن فالسجين يكلف ما معدله 10 الاف دينار سنويا مقابل 55 الف دينار في بريطانيا مثلا. تؤخذ من موازنة الدولة. فقائل صديقه الذي حكم بالسجن 20 عاما قبل أيام سيكلف الوطن على الأقل 200 الف دينار يتحمل عبئها الاقتصاد الوطني والمواطن.

ويقال إن إطلاقة فتر والسجن تعني اجتماعياً تدهور عائلة السجين والواقع أنه ما من مجرم مختر ف إلا وقد أوصل عائلته إلى الدمار بدينه، إن البديل الأفضل في الحالة التي نمر بها وضع برنامج وطني طويل المدى لتعزيز حكم القانون وتقليص الجريمة الصريحة والمبطنة أو الخفية وتعزيز القضاء وفي الإطار التالي:

أولا: تغليظ العقوبة بشكل عام وتضاعفها مرة ومرتين وثلاث مع التكرار حتى تصل الإعدام. فلا يعقل أن يحكم مرتكب الجريمة لعشرات المرات بنفس الحكم الذي يناله للمرة الأولى.

ثانيا: هناك جرائم غير معرفة في قانون الجنايات مثل: الإتاوات والخاوات والحماية الإجبارية، والتهديد غير المعلن، والابتزاز وعمل المثل، وافتعال الحوادث، وغير ذلك مما هو موجود في قيود المراكز الأمنية، وهي جرائم تولد جرائم أخرى وتجاوزات على القانون لا تقف عند حد. وهذه لا بد من وضعها بعقوبات صارمة تجعل ارتكابها للمرة الأولى بامتداد الكلفة جدا على المجرم أو العصابة المنظمة.

ثالثا: لا بد وأن يجبر السجين على عمل لا يأخذ عليه أجراً. وهنا يمكن التفكير بتشغيل السجناء في حفر الأقنية والحفائر والسدود واستصلاح الأراضي وتشجير الجبال الجراء وغير ذلك.

رابعا: إن عقوبة الإعدام ينبغي تطبيقها بدون تخفيف غير مبرر، فهناك عشرات الدول تمارس عقوبة الإعدام، وكان آخرها حين أعاد الرئيس الأميركي ترامب عقوبة الإعدام التي توقفت لمدة 17 عاما.

خامساً: نظراً لأن الكثير من المجرمين يعتمدون على أشخاص ذوي نفوذ مالي وسياسي أو إداري أو عائلي لحمايتهم، وإخراجهم من قبضة العدالة، فلا بد من وضع نصوص في مدونة السلوك الخاصة بالوزراء وكبار الموظفين والنواب والأعيان ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارة تجعل أي نوع من التدخل لصالح أحد المجرمين شراكة مباشرة مع المجرم.

سادساً: إن الثغرات القانونية هي طوق النجاة الذي يخلص المجرمين من العقوبة. وهنا لا بد من فريق متمرس من المحامين والقضاة وضباط الشرطة وبعض الخبراء من مراجعة قوانين العقوبات ووضع النصوص القاطعة التي تسد هذه الثغرات.

سابعاً: وضع برنامج تربوي شبابي ثقافي جامعي طويل المدى للتوعية والتربية، يشجع الشباب على الانخراط في الرياضة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

ثامناً: إن تحسين الظروف المعيشية وخاصة في بؤر الفقر والتوسع في إنشاء المشاريع الإنتاجية في المحافظات والأرياف للحد من البطالة وتوفير فرص عمل مناسبة بشكل العمود الفقري لأي برنامج إصلاحي.

تاسعاً: استخدام وسائل التتبع والإنذار الرقمية الحديثة للملاحقة والمراقبة والمتابعة للمجرمين.

عاشراً: وضع ضوابط صارمة للتعامل مع الحدود، المخدرة وتشديد الجملة على المخدرات بالدين بالحلقة الأضعف وهم ناقلو المخدرات. وأخيراً فإن الحملة التي بدأتها قوى الأمن لا بد من متابعتها ودعمها مجتمعيا وتفويض رجال الأمن بملاحقة المجرمين بكل قوة، فذلك الطريق الصحيح لستعيد المجتمع الأردني وضعه الطبيعي في الأمن والطمأنينة والنشاط الاقتصادي من أجل المستقبل.

*وزير التربية والتعليم الأسبق

.5

مبادرة لدعم طلبة جامعة الزرقاء بـ«تابلت»

عمان - الرأي

أطلقت شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار (مالكة جامعة الزرقاء ورياض ومدارس الجامعة)، ممثلة برئيس مجلس إدارتها الدكتور محمود أبو شعيرة وأعضاء المجلس، مبادرة لدعم مجموعة من طلبة جامعة الزرقاء من خلال توفير أجهزة «تابلت» لهم.

وقالت الجامعة في بيان إن هذه المبادرة تأتي انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية بضرورة التخفيف من الأعباء الاقتصادية جراء أزمة كورونا، وكذلك استمرارا لسلسلة النجاحات في التعامل مع ظروف التحول نحو التعلم الالكتروني، ودعما لمجموعة من طلبة الجامعة لتمكينهم من الاستفادة من خدمات التعلم الالكتروني والمشاركة في المحاضرات التفاعلية، حيث ستحدد الجامعة آلية تنفيذ المبادرة والمستفيدين منها لاحقا.

وسعت شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار إلى دعم الجامعة بمنصات تعليمية تفاعلية بالتعاون مع أكبر الشركات العالمية، لتمكين الجامعة من تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس للتعامل مع مستجدات التعلم الالكتروني، وتمكين طلبتها من الاستمرار في العملية التعليمية بنجاح، لتبقى الجامعة في طليعة الجامعات التي سخرت ظروف الأزمة الوبائية لتطوير قدراتها نحو التحول للتعلم الالكتروني.

6.